

## جريدة الجمهورية 21/7/2012

### نخوة مستجدة وهيبة مفقودة وثورة تتقدم

حكومة غارقة بين المياومين والمعلمين وموظفو القطاع العام والعدالة التي يتجاذب قراراتها الشارع ، وجيشٌ يتذكر البعض أنه يجب أن يدافع عنه اليوم وهو كان قد تركه يدافع عن نفسه وعن لبنان أيضاً حتى الإستشهاد أو الإعتقال في سجون المزة ...

أما رئيس هذه الحكومة وفي خضم كل الأزمات تراه قليل الحضور والتواصل مع الرأي العام ، وإذا حضر يتهيا لك أن البلاد تعيش فترة إستقرارٍ وازدهارٍ لا مثيل لها.

مياومون تتأرجح أوضاعهم بين التثبيت في الملاك أو تخريب الملك العام ، معلمين تضيق بهم سلسلة الرواتب والأجور فلا تفتح لهم مساحة أكبر من حدود الإمتناع عن التصحيح ، وهذا ما يجعل رئيس الحكومة أكثر هدوءاً . سواح هجروا هواء الجبل اللبناني الذي بات تنشفه يشكل خطراً على سلامتهم ، فأعمال السرقة والخطف وقطع الطرقات وإقفال المطار وتأثير الأزمة السورية على لبنان فرضت عليهم تغيير وجهتهم السياحية ، أما المطاعم والفنادق ، فلا يؤمن إستمراريتها سوى بعض ما تبقى من مالٍ في جيوب اللبنانيين .

عدالة تتأرجح قراراتها بين إخلاء السبيل تارة وإعادة التوقيف طوراً ، فقد اعتدنا على انتقاد أحكام المحكمة العسكرية أقله منذ أحداث 7 آب 2001 واعتقال المئات من المتظاهرين ضد النظام السوري وأتباعه في لبنان ، إلى توقيف بعض الضباط لمدة 3 أشهر والعناصر لمدة 9 أشهر جراء إطلاقهم النار على المتظاهرين الذين تظاهروا بحجة انقطاع التيار الكهربائي في منطقة الضاحية ثم تجاوزوا حواجز الجيش ودخلوا إلى أحياء عين الرمانة !

إلى الحكم الذي صدر بحق قاتل النقيب الطيار من الجيش اللبناني سامر حنا بسجن القاتل مدة 9 أشهر، إلى الحكم بحق العميد فايز كرم وتصنيف فعله من قبيل المتصل بالعدو بدلاً من اعتبار فعله من قبيل العمالة ، وتخفيض العقوبة تبعاً لهذا التوصيف الجرمي إلى أقل من سنتين بعد صدور قانون تخفيض السنة السجنية ، في حين أن آخرين قضى عليهم بالسجن لمدة عشرين أو ثلاثين سنة وهم لم يرتكبوا جزءاً يسيراً مما ارتكبه العميد كرم . ومؤخراً إطلاق سراح الضباط المتهمين بمسؤوليتهم عن مقتل الشيوخين عبد الواحد ومرعي ثم إعادة توقيفهم .

أما الطامة الكبرى فهي وبعد موافقة مجلس الوزراء على قرار التوسع في التحقيق الذي قرر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية في قضية إغتيال الشيوخين عبد الواحد ومرعي ، وتكليف المدعي العام التمييزي الإشراف على سير التحقيقات التي تجريها مفوضية الحكومة لدى المحكمة العسكرية ، والطلب إلى وزير العدل إعداد دراسة حول إمكانية إحالة الملف إلى المجلس العدلي ، ليأتي ذلك الفريق الذي لم يعترض على هذا الأمر في مجلس الوزراء وهو ممثل فيها بعشرة وزراء ، فيقوم بقطع الطرق وإحراق الدواليب بحجة الدفاع عن الجيش ! فهل من يصدّق ؟

نعم ، في الأمس خسرت هذه القوى إنتخابات فرعية فلم تستوعب الصدمة بعد ، فراحت تختلق الذرائع والمواجهات العبيثة وبت الأضاليل ، وها هي اليوم تتظاهر دفاعاً عن الجيش بعدما لامت بالأمس شهيد النقيب سامر حنا ، كونه كان يحلّق في الفضاء اللبناني دون إستئذان جماعة السلاح الذين وضعوا الخط الأحمر على الجيش منعاً لدخوله مخيم نهر البارد ، وطالبوا بسجن الضباط والعناصر الذين تصدوا لمحاولة إقتحام المتظاهرين لعين الرمانة بدون مبرر ، كونهم كانوا قد تظاهروا إحتجاجاً على انقطاع التيار وهم أيضاً من عملوا على تأخير إنتشار الجيش على الحدود الشمالية الشرقية مع سوريا .

كل هذا يظهر التخبط الذي تشهده قوى الحكم أو القوى الممثلة للنظام الديكتاتوري القابع في سوريا الذي ينام ويستفيق على دماء ضحاياه ، لا سيما الأطفال منهم ، فيما يعتبر أن الثوار الذين يقاتلون لنيل حريتهم وإحلال الديمقراطية بدلاً من حكم الطغاة هم إرهاب ، هذا كله وقد بدأ القتال العنيف في أحياء دمشق وطال التفجير الأخير كبار القادة الأمنيين المحيطين بالأسد وقد قتلوا على قاعدة " كما كنتم تقتلون اليوم تُقتلون " وهذا ما يؤكد أن الثوار سيصلون قريباً إلى قصر المهاجرين مهما تعنتت روسيا والصين في استعمال الفيتو على أي قرار يصدر بموجب الفصل السابع ، وقد شهدنا تخلي كبار الضباط والسفراء وبعض أصحاب المناصب السياسية عن الأسد وبين هؤلاء السفراء من ينتمي إلى العشيرة الأكثر دعماً للأسد .

هكذا بدأت تثمر ثورة الشعب السوري لنيل الحرية ، ألم تسقط طائرات الأسد على أيدي الثوار ؟ ألم يبدأ بعض الطيارين بالهرب إلى دولاً مجاورة طلباً للجوء السياسي ؟ ألم يبدأ الثوار بالتصدي لدبابات الأسد بعدما امتلكوا أسلحة مضادة لها ، لذلك قلنا في السابق أن هذه الثورة لا تحميها إلا سواعد الثوار وإيمان الشعوب بقضيتهم ، لأنها قضية حق سينتصر فيها الحق على الباطل والديمقراطية على الطغاة والحياة على الموت .

هكذا تتخبط الأجسام الصغيرة في لبنان الذي شكّل النظام السوري سبباً لاستمرار وجودها ، وهي تستمر في محاولة تعريض لبنان للخطر ، لا بل أنها مستعدة للإنتحار في سبيل النظام السوري الأيل قريباً إلى السقوط .

أما الأقسام الكبيرة المتحالفة مع هذا النظام ومع الديمقراطية ولاية الفقيه وليبرالية أحمدى نجاد ، فهي تعدّ العدة لملاقاة المرحلة المقبلة من خلال توفير كل عناصر القوة لبسط نفوذهم على كامل مقدرات الحكم في لبنان .

هذا كله والدولة اللبنانية تكفي بلعب دور الوسيط في كل الأزمات المستجدة آملة في إشراكها بأي مشروع حلّ ، وهي تبدو أنها فقدت هيبتها وقدرتها على ضبط الساحة الداخلية المتأرجحة يميناً ويساراً ، لكن علينا تذكيرها أن سقوط النظام في سوريا لا يعني بالضرورة سقوط الدولة في لبنان ، إذ لها أن تثبت وجودها وتفرض هيبتها لأن لبنان يستحق أن تكون له دولة ، دولة بكل ما للكلمة من معنى ، لا سيما عندما ينكفئ الأتباع ويشمخ الأحرار .

**المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد**

**أستاذ جامعي**